# ليالٍ مبكرة أم عودة لتخفيف الأحمال؟ خيارات مصر المحدودة تحت ضغط الديون

الثلاثاء 14 أبريل 2026 12:40 م

يرصد الكاتب محمد إبراهيم مشهدًا اقتصاديًا متوترًا، حيث تواجه مصر أزمة طاقة متفاقمة تتقاطع مع أعباء ديون ثقيلة وضغوط مالية متزايدة. يكشف في سرده كيف تدرس الحكومة خيارات صعبة بين فرض إغلاق مبكر للأنشطة التجارية أو العودة إلى سياسة تخفيف الأحمال، في محاولة للسيطرة على استهلاك الطاقة دون إشعال غضب شعبي جديد.

تنقل المنصة تفاصيل الأزمة، حيث ترتفع ديون قطاع الكهرباء لصالح الهيئة العامة للبترول إلى نحو 430 مليار جنيه بحلول أبريل، ما يعكس فجوة مالية حادة بين تكلفة إنتاج الطاقة وقدرة الدولة على تغطيتها.

## أزمة طاقة تتصاعد تحت ضغط الديون

تكشف الأرقام عمق الاختلال المالي، إذ تدفع وزارة الكهرباء نحو 100 مليار جنيه سنويًا مقابل منتجات بترولية تتكلف الدولة قرابة 600 مليار جنيه، ما يترك عبئًا ضخمًا على وزارة البترول. يدفع هذا التفاوت الحكومة إلى البحث عن حلول سريعة لتقليل الاستهلاك، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط والغاز عالميًا واتساع العجز المالي محليًا.

تزيد الأزمة تعقيدًا مع تراجع العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد الوقود، ما يضع صناع القرار أمام معادلة صعبة بين تلبية الطلب المحلي والحفاظ على الاستقرار المالي. يعكس هذا الوضع هشاشة منظومة الطاقة واعتمادها الكبير على الموارد المستوردة.

## بين الغضب الشعبي وإجراءات التقشف

تدرس الحكومة خيار العودة إلى تخفيف الأحمال، وهو إجراء يثير حساسية اجتماعية بسبب تجارب سابقة أثارت استياءً واسعًا. يخشى المسؤولون من أن تؤدي هذه الخطوة إلى موجة غضب، خاصة بعد ارتفاع أسعار الوقود مؤخرًا وما تبعه من ضغوط معيشية.

تحاول الحكومة تفادي هذا السيناريو عبر بدائل أقل حدة، مثل فرض إغلاق مبكر للمحال والمطاعم. فرض رئيس الوزراء بالفعل قرارًا بإغلاق الأنشطة عند التاسعة مساءً، قبل أن تخفف الحكومة القيود لاحقًا وتمدد ساعات العمل حتى الحادية عشرة، في محاولة لتحقيق توازن بين تقليل الاستهلاك والحفاظ على النشاط الاقتصادي.

تعكس هذه الإجراءات نهجًا تقشفيًا تدريجيًا، حيث تسعى الدولة إلى إدارة الأزمة دون صدمات مفاجئة قد تؤثر على الاستقرار الاجتماعي.

## استراتيجية طويلة المدى وإعادة هيكلة الدعم

تخطط الحكومة لإنهاء دعم الكهرباء بالكامل بحلول العام المالي 2027-2028، مع الإبقاء على دعم محدود للفئات الأقل استهلاكًا. تشير هذه الخطة إلى تحول هيكلي في سياسة الطاقة، حيث تتجه الدولة نحو تسعير أكثر واقعية يعكس التكلفة الفعلية.

تتوقع ارتفاع أسعار الكهرباء للقطاعين التجاري والصناعي بشكل ملحوظ، ما قد يؤثر على تكاليف الإنتاج وأسعار السلع. في الوقت نفسه، تدفع الأزمة الحكومة إلى تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة، بهدف تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتخفيف الضغط على الميزانية.

تُظهر هذه التحولات أن أزمة الطاقة في مصر لم تعد مجرد تحدٍ مؤقت، بل تمثل نقطة تحول في السياسات الاقتصادية، حيث تفرض الضرورات المالية إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والطاقة، وبين الدعم والأسعار.

في النهاية، تكشف الأزمة عن مفترق طرق حاسم: إما إدارة ذكية للتقشف وتحولات تدريجية، أو مواجهة تداعيات اجتماعية واقتصادية أوسع إذا اختل هذا التوازن الدقيق.

https://almanassa.com/en/news/31311